The Union between the kingdoms of England and Scotland in 1707

Maria Hassan Moghtad Al-Tamimi
Al-Mustansiriya University/College of Basic Education
Maria_hassan817@uomustansiriyah.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v3i143.3852

Abstract:

The question of the unification of the English and Scottish crowns has occupied the minds of the Kings of England since 1603 and the formation of a central political structure, The first weak attempts began with an exchange of ideas between King James I and politicians from England and Scotland, But the difficulties were great for that union, because both kingdoms intersected in all political, legal, economic and cultural aspects. The union attempt was renewed during the reign of King William III as well, but Scotland's loss in the Darien project had caused an economic crisis for it and thus worsened the relations between the two kingdoms after That Scotland demanded compensation for its loss from England and set up a company of their own, All of these things made it difficult to achieve union, And as soon as the Queen assumed the throne of England, she set her sights on uniting the two kingdoms in order to prevent Scotland from slipping into the hands of her enemies from the conspirators in France, and to ensure the security and safety of the two kingdoms.

Keywords: Union, Queen Anne, Scotland, England, Parliament

الاتحاد بين مملكتي إنكلترا وإسكتلندا عام ١٧٠٧

أ. م. د. ماريا حسن مغتاظ التميمي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

(مُلَخَّصُ البَحث)

شغلت مسألة توحيد التاجين الإنكليزي والاسكتلندي أذهان ملوك انكلترا منذ عام ١٦٠٣ وتكوين بناء سياسي مركزي، فبدأت أولى المحاولات الضعيفة من خلال تبادل الأفكار بين الملك جيمس الأول والسياسيين من انكلترا واسكتلندا، لكن كانت الصعوبات كبيرة أمام ذلك الاتحاد، لأن كلتا المملكتين تتقاطعان في كافة النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية، تجددت محاولة الاتحاد في عهد الملك ويليم الثالث أيضاً لكن كانت خسارة اسكتلندا في مشروع دارين قد سبب أزمة اقتصادية لها وبذلك زاد الأمر سوءاً في العلاقات بين المملكتين بعد أن طالبت اسكتلندا بالتعويض عن خسارتها من انكلترا وإقامة شركة خاصة بهم، كل تلك الأمور أدت إلى صعوبة في تحقيق الاتحاد، وما أن تولت الملكة آن عرش انكلترا حتى وضعت نصب عينيها توحيد المملكتين حتى تمنع اسكتلندا من الانزلاق بين أيدي أعدائها من المتآمرين في فرنسا، وضمان أمن وسلامة المملكتين.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد، الملكة ان، اسكتلندا، انكلترا، البرلمان

المحور الأول : فكرة اتحاد التاجين الإنكليزي – الاسكتلندي حتى عام ١٧٠٢

عندما اعتلى جيمس السادس James VI (ملك إسكتلندا) ١٥٨٧– ١٦٢٥، العرش الإنكليزي ١٦٠٣–١٦٢٥، فأصبح يُعرف بجيمس السادس والأول James I&VI[1]، وبذلك وبذلك التحق التاج الاسكتلندي بالتاج الإنكليزي عام ١٦٠٣ شكلياً لا سياسياً، وقد أصر

[1] جيمس السادس والاول: ولد في قلعة أدنبرة (اسكتلندا) الابن الوحيد لماري ملكة اسكتلندا وزوجها الثاني هنري ستيوارت اللورد دارنلي . بعد ثمانية أشهر من ولادة جيمس، توفي والده عندما دمر منزله في انفجار، هُزمت ماري على يد اللوردات الاسكتلنديين المتمردين وتنازلت عن العرش، أصبح جيمس البالغ من العمر عامًا واحدًا ملكًا على اسكتلندا، غادرت الملكة ماري المملكة ولم ترى ابنها مرة اخرى، كان محاطًا بمجموعة صغيرة من اللوردات الاسكتلنديين العظماء الذين كسبوا ثقته، بقي الملك الشاب منعزلاً إلى حد ما، لكنه تلقى تعليمًا جيدًا حتى سن ١٤ عامًا، درس اليونانية والفرنسية واللاتينية، قبل أن يبلغ جيمس ١٢ عامًا ، وعندما طرد إيرل مورتون من الوصاية عام ١٥٧٨، بدأ في اتباع سياساته الخاصة كملك، بالابتعاد من التبعية للفصائل الاسكتلندية وإثبات مطالبته بخلافة اليزابيث الأولى على عرش إنجلترا من خلال تنمية نواياه الحسنة لإليزابيث أكثر من تحالفه مع أعدائها، كان حكم جيمس لاسكتلندا ناجحًا بشكل أساسي وقادرًا على مواجهة الفصائل البروتستانتية والكاثوليكية من النبلاء الاسكتلنديين ضد بعضهم البعض، وعندما تولى جيمس العرش الإنجليزي بعد وفاة إليزابيث الأولى (٢٤ أذار ١٦٠٣)، كان بالفعل كما قال للبرلمان الإنجليزي، (ملكًا قديمًا وخبيرًا) وواحدًا له نظرية محددة بوضوح عن الحكومة الملكية. لسوء الحظ، لم تؤهله خبرته ولا نظريته لحل المشاكل الجديدة التي تواجهه، وكان يفتقر إلى صفات العقل والشخصية التي تسد النقص بالكاد كان جيمس يفهم حقوق أو مزاج البرلمان الإنجليزي، وبالتالي دخل في صراع معه. (John Cannon, 2001: 358-359)

الملك جيمس على اتباع سياسة هدفها إقامة علاقات عملية وثيقة بين المملكتين من خلال تشجيع الانسجام بينهما في جميع المجالات الأساسية التي تضم قضايا سياسية ودينية وتجارية واقتصادية وقانونية(A Wijffels, 2002: 315) ، على الرغم من وجود معارضين من شخصيات سياسية وثقافية في كلا المملكتين بشأن تلك العلاقات إلا أن الملك جيمس أكد دعمه القوي لمن يؤيد أفكاره، لكن القليلين من سياسيي المملكتين صادقوا على وحدة القوانين لأن النظام القانوني العرفي (المكتوب) الإنكليزي يختلف مع نظام القانون المدني الاسكتلندي، على الرغم من جهود الملك جيمس في سبيل تحقيق نوع من الاتحاد بين مملكتي إسكتلندا وإنكلترا إلا أنه خلال سنوات حكمه لم يشهد اتحاداً سياسياً (A Wijffels, 2002: 322). لم تشهد مملكتي إسكتلندا وإنكلترا خلال القرن السابع عشر انسجاماً سياسياً لاسيّما خلال مدة عودة الملكية عام ١٦٦٠، على الرغم من محاولة إنكلترا القيام باتحاد تجاري بينها وبين إسكتلندا عام ١٦٦٨ إلا أنها للأسف باءت بالفشل (JW Cairns, 2000: 112)، وخلال سلسلة حكم الملوك شارل الثاني Charles II وجيمس السابع والثاني James VII&II وويليام وماري [٢] William and Mary جميعهم شهدوا علاقات سيئة جداً بين إنكلترا وإسكتلندا(JW Cairns, 2000: 115) ، لكن كان هناك اتجاهاً جديداً في التقارب والتعاون التجاري بين إسكتلندا وإنكلترا في السنوات الأخيرة من حكم الملك ويليم تمثل بإنشاء مشروع شركة دارين Darien عام ١٦٩٨ والذي شكل بداية لحقبة جديدة في تاريخ مشاريع إسكتلندا، فقد قدّم ذلك المشروع التجاري الاسكتلندي العملاق من قبل ويليم باتيرسون [٣] William Paterson الذي كان له الفضل في تأسيس مصرف إنكلترا عام ١٦٩٤، وكان أحد المدراء الأوائل لذلك المصرف (S.Bannister, 1858: 87).

تتمحور خطة المشروع في احتلال برزخ باناما [٤] Isthmus of Panama(التي كانت تحت السيطرة الإسبانية، وقد منحت منطقة دارين إلى قبائل الهنود الحمر)، وإقامة مستعمرة اسكتلندية في البرزخ في منطقة دارين التي أسمتها نيو كاليدونيا New Caledonia ،

[٢] شارل الثاني وجيمس الثاني، أبناء الملك شارل الأول، حكما إنكلترا وإسكتلندا بالتتابع في القرن السابع عشر، بينما تولى ويليم اورانج وماري زوجتة (أبنة جيمس الثاني) بعد قيام الثورة الجليلة عام ١٦٨٨، بعد نفي جيمس الثاني الى فرنسا من انكلترا.

[٣] ويليم باتيرسون : ولد بمنطقة دومفريشاير في اسكتلندا عام ١٩٥٨ لمزارع ميسور الحال، بدأ تعليمه على أساس حصوله على وظيفة كتابية، ونتيجة ميولة نحو المشيخية أصبح مطارد من قبل السلطات الحاكمة في إسكتلندا، فهرب إلى بريستول، عمل فيها عتال (حمّال) ثم سافر إلى القارة الأمريكية وبقي في جزر الباهاما في المحيط الأطلسي وفيها مارس عدة أعمال منها مبشر ومقامر، ثم عاد إلى إنكلترا واشترك في المشاريع التجارية، كان له الفضل في تأسيس مصرف انكلترا الذي عُين مديرا عليه.
(S.Bannister, 1858: 33-77)

[٤] برزخ باناما: يعرف أيضاً ببرزخ دارين، شريط ضيق من اليابسة يقع بين البحر الكاريبي (المحيط الأطلسي) شرقاً والمحيط الباسيفيكي (المحيط الهادي) غرباً.

وبذلك سوف يقوم مشروع دارين عبر شركته من توجيه تجارة المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وسوف يكون أكبر مركز تجاري في العالم، ووسيلة سهلة وقصيرة تربط بين أوروبا من ناحية والصين China واليابان Japan ومناطق غير مستكشفة في البحار الشرقية (الآسيوية) من الناحية الأخرى، فضلا عن مزايا أخرى للمشروع تتضمن في أن سفن جميع البلدان حرة في الدخول إلى ميناء دارين مع دفع رسوم بسيطة للمساهمة في دعم إدارة المستعمرة الاسكتلندية، وأنه من الممكن خزن سلع البلدان ضمن مخازن المستعمرة بدون أية عراقيل أو تمييز (Rev. Thomas Thomson, 1980: 237) ، فقد ذكر باتيرسون: " إن الوقت والمصاريف للرحلات البحرية التجارية إلى الصين واليابان وجزر التوابل The Spice I lands والأبعد من ذلك جزر الهند الشرقية سوف يتم تقليل الوقت والمصاريف إلى النصف، وأن استهلاك السلع الأوروبية سوف يصل إلى أكثر من ضعف ما كانت عليها، وأن التجارة والأموال ستزداد بشكل كبير، وأن الملاحة التجارية سوف تكون بحاجة إلى أيدي عاملة أكثر وبالتالي سيؤدي الى دعم وتوسيع التجارة للبلدان التي ستساهم فيه" (Rev. Thomas Thomson, 1980: 237).

إن مشروع دارين أثار بشدة غيرة جميع الشركات التجارية بسبب أهدافه المستقبلية ومدى مزاياه النافعة، لذلك قام باتيرسون بتقديم خطة المشروع إلى البرلمان الاسكتلندي في العشرين من حزيران عام ١٦٩٥ وتمت المصادقة عليه، فأطلق على المشروع تسمية (شركة التجارة إلى أفريقيا وجزر الهند الغربية) A company trading to Africa and the India، ومن أجل الحصول على الدعم الإنكليزي اشترطت الشركة أن يكون نصف المالكين للمشروع من الاسكتلنديين والنصف الآخر من الأجانب أو أشخاص غير مقيمين في إسكتلندا، وعليه، فإن جميع الأشخاص الذين يعملون في الشركة يدلون بقسم الصدق والولاء لها، وتتمتع الشركة بامتيازات منها القيام بإصلاح سفنها وسفن الدول الأجنبية لمدة عشرة سنوات، فضلاً عن تمتعها بحصانة عدم تعرض الشركة للعقوبة ، لأنها بحاجة إلى فرض قوتها وهيمنتها في المنطقة، وحصلت الشركة على رخصة بناء مستوطنات ومدن وموانئ وتحصينات في أي مكان ليس فيه احتلال لأي بلد أوروبي سابق، ويحق للشركة أن تقاتل في حالة تعرضها إلى هجوم والانتقام منه فضلاً عن حقها في تشكيل أحلاف مع القوى ذات السيادة في ثلاثة أرباع العالم والتي فيها يكون للشركة مصالح وامتيازات.

(Rev. Thomas Thomson, 1980: 235)

ساهم الإنكليز في مشروع دارين بأسهم قليلة، لكن بمدة قصيرة سحبوا أسهمهم بسبب عدم موافقته البرلمان الإنكليزي على المشاركة مع الاسكتلنديين في المشروع ، ولأن الملك ويليم كان في ذروة المعاهدات المرتبطة بتقسيم الأراضي مع إسبانيا، ولذلك قام ويليم بمنع

التجار الإنكليز من المشاركة في المشروع، وقاومت إسبانيا المشروع لأنها نظرت إليه على أنه عدائي وموجه ضد المصالح الإسبانية في أمريكا الشمالية (Kieth Feiling, 1948: 611).

لكن مشروع دارين لم يكتب له النجاح لضعف التخطيط وسوء القيادة وانتشار الأمراض والأوبئة وشحة الطعام، وضعف القوة العسكرية الاسكتلندية نتيجة تعرضها لهزيمة من القوات الإسبانية المسلحة في نيسان عام ١٧٠٠، بعد أن نظرت الأخيرة إلى المشروع على أنه تهديد لمصالحها التجارية والاستعمارية في جنوب أمريكا الشمالية (Rev. Thomas Thomson, 1980: 241)، كل تلك الأسباب أدت إلى خسارة جميع الأموال للتجار الاسكتلنديين وعليه أعلنت شركة التجارة إلى أفريقيا وجزر الهند الغربية إفلاسها وفشلها في تحقيق ما تصبو إليه، وقد تزامن ذلك مع موسم حصاد سيء في أراضي الاسكتلنديين. (Kieth Feiling, 1948: 611-612)

افتتح البرلمان الاسكتلندي جلساته في الواحد والعشرين من آذار عام ١٧٠٠ على أثر الخسائر المالية في مشروع دارين، في تلك الأثناء وصلت رسالة من الملك ويليم يذكر فيها: " نشعر بالأسف من صميم قلوبنا على تلك الأحوال السيئة الحظ والخسائر التي تكبدتها الأمة الاسكتلندية في تجارتها، وأننا وبصورة فعالة لسوف نقف معكم على أي شيء من شأنه المساهمة في دعم وتشجيع التجارة لأنه لا يمكن الاستغناء عنها، وهناك حاجة ماسة لها من أجل رخاء الأمة".(Rev. Thomas Thomson, 1980: 241)

نظر الاسكتلنديين إلى الرسالة على أنها إهانة لهم، مما أثار سخطهم ضد الإنكليز، كما أن الكنيسة الاسكتلندية وقفت إلى جانب البرلمان الاسكتلندي وأشارت بأن: " الأمة تعرضت إلى الإذلال". جاءت الإجابة من الشعب الاسكتلندي بالمظاهرات في كل أنحاء المملكة، وساند البرلمان الاسكتلندي موقف مشروع دارين، مما اضطر اللورد المفوض من قبل الملك ويليم الذي يدعى دوق كوينزبري Duke Queensburry[٥] وايرل مارجمونت Earal Marchmont المستشار إلى تأجيل البرلمان، وبذلك أصبح في موقف سيء لأن الجميع أصبح ضده، لذا لم يجد حلاً سوى تأجيل الجلسة لمدة ثلاثة أيام الذي كان يأمل من خلاله إلى تهدئة الأمور لكن عندما تم استئناف الجلسة فإن الأمور أصبحت أكثر تشنجا من

[٥] دوق كوينزبري: اسمه جيمس دوكلاس نبيل اسكتلندي ولد في عام ١٦٦٢، تلقى تعليمه في جامعة كلاسكو، وأثناء قيام ثورة ١٦٨٨ وقف الى جانب ويليم اورانج، عُين مستشاراً ومنح لقب دوق عام ١٦٩٥، ومسؤول عن الختم الخاص لإسكتلندا خلال الأعوام (١٦٩٥-١٧٠٢)، وخلال الأعوام (١٧٠٠ و١٧٠٢ و١٧٠٣) أصبح اللورد المفوض السامي للبرلمان الاسكتلندي، بنهاية عام ١٧٠٣ أتهم بالخيانة بسبب مؤامرة حيكت ضده من قبل روبرت فيجرسون لكن عام ١٧٠٥ تمت تبرئته، وفي عام ١٧٠٦ أصبح مفوضاً للمملكة أن في البرلمان الاسكتلندي، أظهر مقدرة كبيرة على تنفيذ معاهدة اتحاد التاجين والتي أكتملت عام ١٧٠٧ ويرجع الى تأثيرة ومهارته، بعدها أصبح وزير الخارجية الثالث عام ١٧٠٩، توفي عام ١٧١١. (The Encyclopedia Britannica A dictionary, 1911: 730)

السابق، لذلك اضطر كوينزبري إلى اتخاذ إجراء غير دستوري وهو تأجيل ثانٍ للجلسة بخصوص الأوضاع المضطربة في إسكتلندا لمدة (٢٠ يوم)، وادعى أن التأجيل جاء بعد التشاور مع جلالة الملك ويليم، عندها اجتمع أغلبية أعضاء البرلمان وكتبوا رسالة إلى الملك يشكون فيها من التأجيلات المتكررة، وعند انتهاء التأجيل الثاني فإن الجلسة يجب أن تستمر حتى يتم حل مشاكل الأمة ، وبالرغم من الاعتراض فإن تأجيل ثالث تبع نهاية التأجيل الثاني، وقد أعرب أعضاء البرلمان عن استيائهم لأنه قد تم السخرية منهم بتلك التأجيلات، ولذلك قرروا الاجتماع في البرلمان وتداول قضايا الأمة على الرغم من التأجيل وأنهم سيقاومون أية محاولة لزحزحة قراراتهم، وبهذا أصبحت أدنبرة Edinburgh مدينة السخط السياسي(Rev. Thomas Thomson, 1980: 241-242) .

على أثر التطورات السياسية في إسكتلندا وأعمال الشغب في أدنبرة والتي من الممكن أن تؤدي إلى حرب أهلية اسكتلندية، أرسل الملك ويليم رسالة بيد مفوضه دوق كوينزبري ليخفف من حدة الأمور أعلن فيها عن: " تعاطفه مع اسكتلندا في خسارتها (لمشروع دارين) وأنه سوف يوافق على كل شيء غير متوقع بصورة معقولة منه في مساعدة ودعم مصالحهم وتقدم ثروة وازدهار مملكتهم العريقة (إسكتلندا)"، لكن في الوقت نفسه حذرهم: " بأن يكونوا حريصين في المحافظة على مصلحة الحكومة وأن لا يتم تضليلهم وتعريضهم إلى العقوبة من خلال دعم أعداء المملكة والأشخاص الذين يخططون لمؤامرات ضد مملكة إنكلترا الذين ينتظرون أول فرصة سانحة لتنفيذ مؤامراتهم".

(Kieth Feiling, 1948: 612) (James Mackinnon, 1896: 57)

عاد البرلمان الاسكتلندي إلى جلساته وقد ساد الاعتدال في لهجة نوابه وانخفضت حدة المناقشات داخل البرلمان، حتى عندما عرضت مسألة (مشروع دارين) ومسائل اسكتلندية أخرى فإن عدوانية البرلمان قد تحولت إلى غضب صامت، وقد تأجلت جلسات البرلمان إلى يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني، وبعد استئناف جلساته أعلن البرلمان: "نظراً إلى إنقاذهم الكبير الذي قام به جلالة الملك ويليم بعد أن قام الرب أولاً بإنقاذهم فإن أمنهم وسرورهم اعتمد كلياً على المحافظة على حياة جلالته وآمن حكومته، وأن أعضاء البرلمان الاسكتلندي سوف يقفون إلى جانب جلالته وحكومته ويقومون بدعمهما إلى أقصى مقدار ما يستطيعون القيام به والمحافظة على القوات المتطلبة من أجل هذه الغايات" (Rev. Thomas Thomson, 1980: 243-242).

يظهر مما تقدم أن ذلك الخضوع الذي أظهره البرلمان الاسكتلندي يتناقض بوضوح مع المعارضة التي أظهرها سابقاً، كما أنه من الواضح أن القياديين في إسكتلندا قد تم شرائهم من قبل البلاط الإنكليزي وهذا مما يفسر الانخفاض الغريب في حدة حماسهم.

أخذ الملك ويليم يدعو إلى توحيد مملكتي إسكتلندا وإنكلترا، ففي الثامن والعشرين من شباط عام ١٧٠٢ أرسل رسالة إلى مجلس العموم البريطاني أشار فيها إلى ما يقصد بقوله لكلا المجلسين (العموم واللوردات) ومفادها: "جلالته الملك ويليم في السنة الأولى من حكمه، قام بإبلاغ البرلمان بأن المفوضين تم منحهم الصلاحية في إسكتلندا، وأن البرلمان يجب أن يتعامل معهم على أنهم قد تم تعيينهم في إنكلترا من أجل وحدة المملكتين، وفي الوقت نفسه فإن الملك ويليم أعرب عن رغبته الشديدة جداً في تحقيق مثل هذا الاتحاد، ومقتنع بصورة تامة بأن لا شيء سواء في الحاضر أم المستقبل يستطيع أن يساهم في أمن وسعادة إنكلترا وإسكتلندا أكثر من اتحاد راسخ وكلي بينهما، وأنه عند النظر إلى الظروف المالية فإنه يأمل في استعداد عام بهذا الاتحاد، وأن جلالته يرغب ومن دواعي سروره أنه في مدة حكمه يتم الإسراع بالاتحاد ، وذلك بالتوصل إلى معاهدة بين المملكتين من أجل إقامة الاتحاد".

(Rev. Thomas Thomson, 1980: 244-245) (James Mackinnon, 1896: 57-58) كانت تلك الرسالة الأخيرة للملك ويليم لأن صحته قد تدهورت وعمله السياسي قد انتهى بوفاته في الخامس من آذار عام ١٧٠٢، وبذلك لم يتحقق حلمه في توحيد المملكتين الاسكتلندية والإنكليزية.(James Mackinnon, 1896: 59)

المحور الثاني : الملكة آن والوحدة الانكليزية – الاسكتلندية عام1707

اعتلت الملكة آن [٦] (1665-1714/ 1702-1714) Anneالعرش الإنكليزي في الثامن من آذار عام ١٧٠٢ بموجب قوانين التسوية للتاجين (إنكلترا وإسكتلندا)، وقد لاقت ترحيباً من جميع الدستوريين (الأحزاب)، أما في إسكتلندا ، فقد كان لوجود الملكة آن على العرش له أهمية بالغة لدى الشعب الاسكتلندي، كما أنهم راغبين في رد مظالمهم (تعويض الخسائر التي تكبدتها من مشروع دارين)، والتأكيد على الحقوق نفسها لإسكتلندا في التجارة مع الدول الأجنبية وهي حقوق تتمتع بها إنكلترا حتى إذا كان ذلك على حساب إقامة اتحاد مع إنكلترا. (Rev. Thomas Thomson, 1980: 244-245)

افتتحت الملكة آن حكمها بإلقاء أول خطاب لها في البرلمان في الحادي عشر من آذار عام ١٧٠٢ تحديداً اليوم الثالث بعد اعتلائها العرش، وقد قدمت اقتراح البدء بإجراءات الاتحاد مع إسكتلندا، كما تمت المصادقة على مجموعة قوانين تمنح الملكة السلطة لتعيين مفوضين وأصبحت تلك القوانين سارية المفعول، وقد كان من الملائم أن تلك المبادرة للاتحاد

[٦] الملكة آن: ملكة إنكلترا وإسكتلندا (بريطانيا العظمى في ١٧٠٧) وايرلندا، الابنة الصغرى للملك جيمس الثاني المخلوع من زوجتة الاولى، آخر ملوك ال ستيوارت، تزوجت من الامير الدنماركي جورج، بعد عدة اجهاضات ولدت ابنها ويليم كلوسستير لكن كانت بنيته ضعيفه مما ادى الى وفاته، وبذلك خلى العرش من وريث فأنتقلت الوصاية الى أبناء صوفيا حفيدة جيمس الاول، اعطت آن السنوات الاولى من حكمها الدافع الى ايام مزدهره في انكلترا، كانت تحضر مناقشات مجلس اللوردات بانتظام، قدمت مساندتها وتأييدها للحرب ضد فرنسا والاتحاد مع اسكتلندا. (Britannica concise, 2006: 77)

يجب أن تتخذها إنكلترا لأنها المملكة الأكثر قوة من إسكتلندا (Ann Somerset, 2013: 290); (William Thomas Morgan, 1702-1710: 149).

وعلى هذا الأساس فإن اجتماع البرلمان الاسكتلندي في الخامس والعشرين من حزيران قد تمخض عن مصادقته وفقاً لرغبة الملكة على قانون يمنح الصلاحية إلى لجنة اسكتلندية للاجتماع بلجنة إنكليزية وقد بدأتا اللجنتين فعلاً في المفاوضات في العاشر من تشرين الثاني عام ١٧٠٢ في كوكبت Cockpit[٧] تمحورت مناقشاتهما حول توحيد المملكتين في مملكة واحدة، وان يكون هناك برلماناً تشريعياً واحداً، وأن الخلافة على العرش يجب أن تكون مقتصرة على صوفيا Sophia[٨] ناخبة هانوفر Hanover وأبناءها لأنهم بروتستانت مثلما اشترط ذلك قانون التسوية لإنكلترا، ولكن عندما قام المفوضون الاسكتلنديون بالمطالبة بفقرة قانونية بخصوص (الحق المساوي لهم مقابل تنازلاتهم) من خلال منحهم تواصل للتبادل التجاري وامتيازات أخرى مساوية لإنكلترا، فكان رد المفوضين الإنكليز عليهم بأن هذا التواصل المتبادل يجب أن يكون نتيجة اتحاد كامل للمملكتين، بعدها تم تأجيل الاجتماعات ثم حدث غياب في حضور المفوضين الإنكليز، مما أثار ذلك أعصاب الاسكتلنديين لأنهم نظروا لها على أنها مسألة كرامة، وهذا قادهم إلى التمسك بشدة بمطالبهم.

(John Hill Burton, 1976: 81)

وأثناء تجدد الاجتماع فإن المفوضين الاسكتلنديين وبصورة مميزة طالبوا بتجارة حرة بين المملكتين وبنفس التنظيمات القانونية والرسوم الكمركية في كلتا المملكتين للتصدير والاستيراد وامتيازات متساوية للشحن ورجال البحر لكلاهما، كما طالبوا بأن المملكتين يجب أن لا تقع ديونها على عاتق بعضهما البعض وإذا حدث وإن تم وضعهما بهذه الصور فإن مبلغ مساوي يجب دفعه إلى إسكتلندا لأنها قد تحملت عبئ الدين بصورة غير متساوية، ويجب عدم فرض أية رسوم على الاستهلاك الداخلي أو فرض ضرائب على إسكتلندا لمدة من الزمن حتى تجني ثمار تجارتها قبل أن يطلب من إسكتلندا القيام بدفع الرسوم على الاستهلاك الداخلي وبمقدار متساوي لما تدفعه إنكلترا، ومن جانب المفوضين الإنكليز فقد أشاروا: " بأنه سوف يكون هناك تجارة حرة بين المملكتين للسلع المحلية الزراعية أو الصناعية لكلا المملكتين".(John Hill Burton, 1976: 81-82)

---

[٧] بناية في القاعة البيضاء، كانت في الأصل مسرح.

[٨] الأميرة صوفيا : حفيدة الملك جيمس السادس والأول (ملك إنكلترا وإسكتلندا وإيرلندا)، ولدت في ١٦٣٠ من ابنته اليزابيث، ستيوارت، تزوجت صوفيا ايرنيست اوكوست (ناخب هانوفر)، أصبحت وريثة شرعية لعرش بريطانيا العظمى بموجب قانون التسوية لعام ١٧٠١. توفيت قبل الملكة آن بسبعة أسابيع عام ١٧١٤. تولى ابنها جورج لويس عرش بريطانيا وأصبح يعرف بجورج الأول.

(John Cannon, 2001: 602)

مثل ذلك النوع من التنازل للإنكليز لم يضم في مفرداته التجارة الخارجية، كما أنها لا تشمل تجارة مادة الصوف التي وضع الإنكليز قيوداً على تصديرها من أجل دعم الصناعة المحلية، هذا الأمر أثار تعصباً شديداً لدى الاسكتلنديين وخلال مناقشات الأخيرة حول تبادل الامتيازات التجارية، فجأه تأجلت وبأسلوب يشير بأن ذلك الأمر يقود إلى خسارة فادحة لإنكلترا، وكذلك يقود إلى وضع سيء لإسكتلندا، وبالتالي قادت المناقشات إلى اعتقاد المفوضين الاسكتلنديين بأن هناك رغبة من الطرف الآخر (الإنكليز) التملص وتجنب مناقشة التجارة بصورة خاصة، لذا فإن الاسكتلنديين أصروا على أن شركتهم الأفريقية يجب المحافظة عليها، لكن المفاوضين الإنكليز ردوا على ذلك بأن وجود مثل هاتين الشركتين (الأفريقية والهند الشرقية) في نفس المملكة وكلاهما يقومان بنفس التجارة هي مسألة مضرة لكلاهما (John Hill Burton, 1976: 83) (Roger Lockyer, 2005: 500). ولم يقم الإنكليز بأي تلميح إلى احتمالية دفع تعويض إلى الأشخاص الذين يعانون مادياً بعد تدمير الشركة الأفريقية. (John Hill Burton, 1976: 82)

أنهى المفوضون اجتماعاتهم في الثالث من شباط عام ١٧٠٣ على الرغم من وصول رسالة ملكية تشير إلى أن يواصلوا الاجتماعات حتى يوم الرابع من تشرين الأول، لكنهم لم يعقدوا أبداً أي اجتماع بعد الثالث من شباط ، وأن البرلمان الاسكتلندي الذي تم تأجيله في السنة الماضية قد تم حله، بعد أن عقد جلسات استمرت لمدة طويلة.

(James Anderson Winn, 2014: 345)

خلال السنوات التالية حدثت بعض المشاكل والمصاعب بين إسكتلندا وإنكلترا تمثلت بالتسوية المشيخية (التي قام بها الملك ويليم واستمرت اثنا عشر سنة) وبأنها في خطر بسبب ميول الملكة إلى المجلس الخاص (مجلس شورى الملكة) التي تتعاطف مع الكنيسة الأسقفية وترغب بأن تتمتع بالتسامح الكامل والحر، لكن الاسكتلنديون قاوموا بشدة التسامح مع جميع البروتستانت في ممارسة العبادة الدينية، فأعلنوا عن قانون أكد فيه على: " أن حكومة الكنيسة المشيخية والأنظمة بواسطة المجالس المشيخية والتجمعات العامة جميعها منسجم مع كلمة الرب وأنها الحكومة الوحيدة لكنيسة المسيح في المملكة الاسكتلندية".

(James Anderson Winn, 2014: 345)

وأعلن عن قانون يذكر فيه: " إن أية محاولة لتغيير أو تحديد أو إلغاء قانون بريلسي Perlacy[٩] يعد خيانة عظمى".(Rev. Thomas Thomson, 1980: 249)

وبرزت مشكلة طرح (قانون الأمن Bill of Security) من أجل أمن مملكة إسكتلندا وقد نص على" أنه ما لم تُمنح اسكتلندا حرية التجارة ، فسيقوم البرلمان بتسوية خلافة العرش

[٩] تعني منصب الأسقف الذي ألغته بدورها الكنيسة المشيخية.

على ملك مختلف عن إنكلترا" من وجهة النظر الإنجليزية ، يسمح بإمكانية عودة ملك ستيوارت إلى العرش وتحالف أقوى بين فرنسا واسكتلندا ضد إنكلترا.
(James Mackinnon, 1896: 177-179)

قدم اللورد توييددديل Lord Tweeddale ذلك القانون وقد امتدت المجادلات في البرلمان الاسكتلندي حول القانون لمدة أربعة أشهر تقريباً ومرر القانون إلى مفوض الملكة لكي يُعرض عليها وقد رفضه على أساس أن الملكة آن سوف لا توافق عليه، عندها ارتفعت أصوات أعضاء البرلمان بالهتاف على أنهم "يفضلون الموت أحرار على الاستمرار لعبودية إنكلترا"، وقد هددوا بالتعبير عن مشاعرهم والسيوف بأيديهم، بعدها قاموا بتقديم قائمة قوانين التحديدات (Bill of Limiting) التي تنص على قوانين لتحديد سلطة الملكة وجعل المملكة (إسكتلندا) كومنويلث وفيها يصبح الملك دوقاً مشابهاً لدوق فينيسيا (في إيطاليا)، رغب رجال السياسة الاسكتلندية بشدة بتسليط الضغط على انكلترا لتزويد اسكتلندا بامتيازات تجارية واسعة وبينما كان أعضاء البرلمان يتجادلون تأجلت جلسات البرلمان إلى السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٧٠٤.(Edward Gregg, 2001: 349)

وفي تلك الأثناء تجددت المؤامرات في إسكتلندا من خلال اتصال المعارضين لحكم الملكة آن في فرنسا (المناصرين للملك المنفي جيمس الثاني وابنه) مع رؤساء المرتفعات الاسكتلندية واستعدادهم للوقوف مع القضية اليعقوبية، وقد طغت مشاعر الخوف والحذر لدى الاسكتلنديين من حدوث تمرد عدائي بل إن المشاعر تلك انتشرت في إنكلترا وقد ألقي القبض على العديد من الذين وصلوا سراً من فرنسا إلى إسكتلندا وإنكلترا، وقد حكم عليهم أما بالنفي أو السجن أو الإبعاد من المناصب السياسية داخل إنكلترا.
(Rev. Thomas Thomson, 1980: 251-252)

إن تلك المؤامرات انتشرت كنتيجة لعدم تسوية مسألة الخلافة على العرش في إسكتلندا مثلما تمت تسويتها في إنكلترا، وعليه أرسلت الملكة آن خطاب إلى البرلمان الاسكتلندي تذكر فيه: " رغبتها في منح أي شيء يمكن أن يطالب به بصورة معقولة رعاياها الصالحين الاسكتلنديين للمحافظة على الحكومة في الكنيسة والدولة" وأضافت: " بعد أن قمنا بتنفيذ دورنا فإننا مقتنعون بأنكم سوف تقومون بتنفيذ دوركم وإظهار صدق اتجاهكم للعالم، وأن الشيء الذي نوحي به وبصورة جادة هو تسوية الخلافة على العرش للبروتستانت ، لأن ذلك ضروري جداً من أجل سلامتكم وسعادتكم .. وبالنسبة لشروط الحكومة بصدد الشخص الذي يأتي إلى العرش فإننا منحنا السلطة إلى مفوضنا لمنح القبول الملكي على أي شيء تطالبون به بصورة معقولة".(Rev. Thomas Thomson, 1980: 251-252)

إن مسألة تسوية الخلافة على العرش أججت مقاومة البرلمان الاسكتلندي بقيادة الدوق هاملتون Duke Hamilton الذي اقترح قراراً ذكر فيه عدم ترشيح أي شخص لخلافة

العرش إلا أن يتم عقد معاهدة عادلة متعلقة بالتجارة مع إنكلترا، ويتم ذلك أولاً قبل ترشيح شخص للعرش، وقد لاقى ذلك القرار مساندة وتأييد جماهيري كما طالب الكثير من أعضاء البرلمان بحصة من تجارة مزارع إنكلترا وأن الشحن التجاري الاسكتلندي يجب شموله بقانون الملاحة الإنكليزية، كما أن قرار آخر اقترحه ايرل روثيز Earl Rothes وهو أن البرلمان يجب أن يأخذ بالاعتبار أولاً مسألة الامتيازات والجنسية (القومية) التي أوضح بأنها من المسائل التي ينصح بها كشرط ضروري للمصادقة على الدستور وضمان سيادة واستقلال إسكتلندا، وقد أعلن أغلب أعضاء البرلمان الاسكتلندي أن كلا القرارين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض لأنهما يمثلان ركيزة أساسية لحفظ استقلال إسكتلندا، ووفقاً لذلك صوت عليهما بأغلبية كبيرة، حتى أن الحشد الجماهيري المتجمع قرب أبواب البرلمان أخذوا يهتفون بسرور لأعضاء البرلمان.(John Hill Burton, 1976: 101)

واصل هاملتون المطالبة بالقرارات السابقة وأن لا يدخل في أية مباحثات جديدة مع الانكليز إلا أن تتم تسوية تلك المسائل باستثناء المصادقة على ضريبة الأرض لمدة شهرين من أجل معيشة القوات الإنكليزية الموجود في إسكتلندا، كما أُعدت لائحة من القوانين من أجل تقديم التجهيزات للقوات الإنكليزية لكن يذكر فيها عدة شروط أهمها: "أن الملكة إذا ماتت بدون أن يكون لها نسل فإن البرلمان الاسكتلندي يجب أن يجتمع في حالة الوفاة ويعلن اسم الشخص الذي سوف يحل محلها في العرش والذي يجب أن يكون نفس الشخص الذي يمتلك تاج إنكلترا إلا إذا قبل التسوية في البرلمان حول حقوق وحريات الأمة الاسكتلندية المستقلة عن المجالس الإنكليزية" (Rev. Thomas Thomson, 1980: 253).

لكن لائحة القوانين رفضت بشكل قاطع من قبل الملكة آن، الأمر الذي جعل الحكومة الإنكليزية في إشكالية ضرورة إبقاء القوات الإنكليزية في إسكتلندا من أجل منع المؤامرات التي تحدث فيها، وبينما كانت أدنبرة في حالة اضطراب ومقاومة بمشاركة جميع شرائح المجتمع ضد الحكم الإنكليزي، وبعد أن هددوا بقتل أي شخص يعارض قانون الأمن، وقد أحدثت تلك التهديدات الخوف لدى الحكومة الإنكليزية، لذا فإن رئيس الوزراء كودولفين Godolphine[١٠] قدم النصح للملكة آن للموافقة على لائحة القوانين لأنها أفضل من المخاطرة باضطراب كلتا المملكتين وهو أهون الشرين على الأقل لأنها الوسيلة الوحيدة

[١٠] كودولفين: ايرل سيدني كودولفين الأول الوزير الأول ولد عام ١٦٤٥، نائب عن هيلتسون وسانت ماوز، حصل على لقب بارون عام ١٦٨٤ ولقب ايرل عام ١٧٠٦، كانت ميوله إلى حزب التوري (المحافظين) في السياسة، شغل منصب اللورد والخازن، ثم سكرتير للقسم الشمالي عام ١٦٨٤، خدم الملكة آن مودينا ثم مفوض للخزانة عام ١٦٨٧، وفي عهد الملكة آن خدمها كرئيس وزراء أول وكان ضليعاً بالأمور المالية لمملكة إنكلترا ومسؤولاً عن جمع الأموال التي مكنت إنكلترا لمدة ٢٠ عام من خوض الحروب القارية، . (John Cannon, 2001: 291-292)

لحماية إسكتلندا من تمرد رجال المرتفعات والغزو الأجنبي، وأن ذلك الخضوع للمطالب الاسكتلندية سوف يكون مؤقتاً، ويمكن بسهولة التخلص منه لاحقاً، لذلك فإن الاسكتلنديين قد حصلوا على الأموال التي استطاعوا بواسطتها دعم وتمويل جيشهم الصغير الذي كان لا يضم أكثر من ثلاثة آلاف رجل (James Mackinnon, 1896: 181) (John Hill Burton, 1976: 101-102) (James Anderson Winn, 2014: 383)

أخذ البرلمان الإنكليزي بالاعتراض على قانون الأمن الاسكتلندي وشن الهجوم على الحكومة لتنازلها لإسكتلندا، لذا طالبت المعارضة في البرلمان بإعادة مناقشة القانون أعلاه وبعد جدال شديد اقترح أعضاؤه أن يتم عزل إنكلترا عن إسكتلندا إلى أن يتم توحيدهما تشريعياً، أو يتم الاتفاق بينهما مستقبلاً حول الخلافة على العرش بصورة مشتركة بينهما، وقدموا التماساً إلى الملكة آن من أجل تحصين المناطق الشمالية نيوكاسل Newcastle وتينماوث Tynemouth وأن تتواجد ميليشيا (جيش غير نظامي) في تلك المناطق وأن يتم إرسال قوات نظامية إلى الحد الاسكتلندي، استناداً إلى ذلك الالتماس فضلت الملكة الحصول على وقت للنظر في تلك المسألة (Rev. Thomas Thomson, 1980: 254) (Edward Gregg, 2001: 194) (James Anderson Winn, 2014: 383.

اجتمع البرلمان الاسكتلندي في الثامن من حزيران عام ١٧٠٥، للنظر في موضوع الاتحاد التي قامت إنكلترا بتقديمه، ومما يشار إليه أن البرلمان تم تمثيله من ثلاثة أحزاب تغيرت قراراتها وفقاً لمجريات الأحداث وضروريات كل حالة، فقد ضم الحزب الأول الوزراء هدف الحزب الرئيسي هو حل الخلافات بين المملكتين وتسوية الخلافة على العرش وبالتالي كل ذلك سيقود إلى الاتحاد، أما الحزب الثاني، فقد ضم اليعقوبيين وهدفه الوقوف ضد الاتحاد مهما كان شكله، وقد كان هذا الحزب قوي في قراراته رغم قلة أعضائه، بينما تألف الحزب الثالث الذي عرف بحزب سكوادروني فولانتي [١١] Squadrone Volante، وكان وسطا في قراراته، وبصورة عامة فإن أغلبية أعضاء البرلمان وقفت بشكل حاسم وموحد في المطالبة بالامتيازات التجارية لإسكتلندا وحقوق الكنيسة المشيخية وهي شرط أساسي لإقامة الاتحاد وبدون تنفيذ تلك المطالب فإنهم يرغبون في ترك الأمور على ما هي عليه.
(John Hill Burton, 1976: 110-111)

افتتحت جلسة البرلمان الاسكتلندي بخطاب ألقاه مفوض الملكة الذي أوضح فيه رسالة الملكة آن إلى اللوردات وقد " أعربت عن كل مشاعرها وعواطفها نحو الاتحاد وأنها سوف

[١١] سكوادروني فولانتي: بالايطالية معناه (السرب الطائر) حزب اسكتلندي ظهر كقوة سياسية برلمانية عام ١٧٠٤ ، تشكل من مجموعة من النبلاء المشيخيين الشباب عُرف بالبداية بأسم الحزب الجديد، حافظ الحزب على التوازن بين أنصار الملكة والمعارضة في اسكتلندا حول مسألة تسوية الخلافة على العرش بعد وفاة الملكة آن ، كان للحزب تأثيراً محورياً في المصادقة على معاهدة الاتحاد بين اسكتلندا وإنكلترا عام ١٧٠٧، وسبب تسمية الحزب بالسرب الطائر لأن الحزب طائر بين البلاط والأحزاب في البرلمان الاسكتلندي .P) W. J. Riley , 1978: 143) (C. Jones , 2003: 57-82).

تحافظ على الحكومة مثلما تم تثبيتها في الكنيسة والدولة وأنها كانت مسرورة عندما منحتني السلطة الكاملة للمصادقة على القوانين لصالح الأمة (إسكتلندا) وأن جلالتها قد نظرت إلى الظروف الحالية للمملكة، ومن أجل مصالحها فإن جلالتها توصيكم بمسألتين عاجلتين لمنع الدمار الذي يهددها وهما:

أولاً: قيامكم بتسوية مسألة الخلافة على العرش وجعلها في الخط البروتستانتي ، لأنه ضروري لضمان السلام لنا ولتخفيف الحدة التي تتصاعد بيننا، وأن التسوية لتلك المسألة من شأنها وبصورة فعالة إحباط مخططات جميع أعدائنا.

ثانياً: عقد معاهدة مع إنكلترا والتي تظهرون فيها ميلكم الشديد لإقرارهما ولا توجد معارضة شديدة نحوهما". (Ann Somerset, 2013: 291-292) (Rev. Thomas Thomson, 1980: 256)

تبع الخطاب توضيح لرسالة الملكة التي أكدت بشدة تسوية الخلافة على العرش وتعيين لجنة لتسوية شروط اتحاد تشريعي مناقشات حادة جداً"، لذا أقروا عدة قوانين منها أنه في حالة وفاة الملكة آن فإن (إنكلترا وإسكتلندا) تتحدان تحت ملك واحد وبذلك فإن مسؤولي الدولة وقضاة المحاكم العليا يجب انتخابهم ليس من قبل الملك ولكن من قبل البرلمان وبموجب قانون آخر نص على أن سفير إسكتلندي يجب أن يكون حاضراً في كل معاهدة يتم عقدها من قبل ملك المملكتين مع بلاد أجنبية، وقد أخذ قانون قرر أن البرلمان يستمر لمدة ثلاث سنوات وبعدها يأتي برلمان آخر بالرغم من أن جميع تلك القوانين تمت المصادقة عليها من البرلمان الاسكتلندي إلا أن الملكة آن لم توافق عليها (John Hill Burton, 1976: 112-113).

في المقابل طرحت المسألة الكبرى (الاتحاد) أمام البرلمان الإنكليزي في ٢٥ آب ١٧٠٥ عند تقديم مسودة (قانون معاهدة الاتحاد) وبعد مناقشات داخل أروقة البرلمان تمت المصادقة على القانون أعلاه والذي ضم مقترح الاتحاد فإن الملكة آن منحت السلطة لترشيح المفوضين الإنكليز، وأصرت على أنها يجب أن يكون لها الحق في ترشيح المفوضين الاسكتلنديين أيضاً.(Rev. Thomas Thomson, 1980: 257)

وقد واجه موضوع ترشيح المفوضين من قبل الملكة معارضة متعددة الأطراف في البرلمان الاسكتلندي، لكن في الآخر جرى التصويت لصالح الملكة وبهذه الطريقة فإن قانون المعاهدة مع إنكلترا قد تجاوز بنجاح جميع العقبات التي في طريقه (John Hill Burton, 1976: 116)، وفي شباط ١٧٠٦ اختارت الملكة آن مفوضيها الاسكتلنديين وأكثريتهم من المؤيدين للاتحاد، أما المفوضين الإنكليز ، فقد تم ترشيحهم بعد شهرين وجميعهم من

اللوردات وأعضاء من حزب الويك Whig والجونتو [١٢]Junto، ابتدأت المفاوضات في السادس عشر من نيسان عام ١٧٠٦، وقد اتفقوا على عدم طرح أية مسألة تخص الدين وأن المفاوضات لا تجري بصورة مباشرة مع ممثلي المملكتين، لكن تتم على شكل حوار يتم إجراؤه على شكل تقديم أوراق مكتوبة والتي ينظر فيها من قبل كلتا المجموعتين (المفوضين) الذين يوضعون في غرف منفصلة، لكن يجتمعون معاً فقط عندما تحضر الملكة آن في المفاوضات، وقد أوضح المفوضين الإنكليز بأنهم سوف لا يقومون بأية تسوية أقل من اتحاد مندمج والذي يضم برلمان واحد يمثل المملكتين بدلاً من اتحاد فيدرالي (الذي يشترط فيه وجود برلمانيين اثنين منفصلين، أما المفوضين الاسكتلنديين أصروا على وضع مقترح على الاتحاد الفيدرالي لأن ذلك سوف يجعل حل الاتحاد في المستقبل أسهل في حالة حدوث خلافات، لكن الإنكليز رفضوا النظر في المقترح وقد استسلم الاسكتلنديون بسرعة، إلا أن المسألة التي أثارت الكثير من الجدل وهي مستوى التمثيل الذي سوف يتمتع به الاسكتلنديون في برلمان ويستمنتير Westminister (الموحد)، لذا تم تثبيت (١٦) لورد اسكتلندي يتم انتخابهم باقتراع يقوم به أقرانهم الذين سوف تكون لهم مقاعد في مجلس اللوردات بينما سوف يكون هناك (٤٥) عضواً اسكتلندياً في مجلس العموم (Ann Somerset, 2013: 298–299) (Kieth Feiling, 1948: 614) .

وفي النهاية اتخذت المعاهدة شكلاً يضم (٢٥) بنداً، وقد نصت المادة الاولى" على أن المملكتين تتحدان الى الابد في مملكة واحدة اسمها بريطانيا العظمى وشعارها مثلما تحدده جلالة الملكة سيكون صليب القديس جورج(انكلترا) وصليب القديس اندريو(اسكتلندا) ويتم استعمال الشعار في جميع الاعلام والرايات في البحر ام في البر" في حين نصت الماده الثانية على "أن الخلافة على عرش بريطانيا العظمى والمناطق التي تعود اليها بعد وفاة جلالة الملكة المقدسة آن وفي حالة عدم انجابها وريث شرعي سوف تظل وتستمر الى سمو الاميرة صوفيا ويأتي بعدها أبنائها كورثه شرعيين لأنهم بروتستانت" ونصت المادة الثالثة " أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى يتم تمثيلها بواسطة برلمان واحد ويطلق علية برلمان بريطانيا العظمى " بينما نصت المادة الرابعة على " أن جميع رعايا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى ومنذ تشكيل الاتحاد يكون لهم الحرية التامة في مزاولة التجارة والملاحة من والى أي ميناء أو مكان ضمن أراضي المملكة المتحدة والمناطق والمزارع العائده لها" فيما نصت المادة السابعة " جميع أجزاء المملكة المتحدة والى الابد من بداية الاتحاد وبعده تكون خاضعة لنفس الضرائب على جميع السلع والمشروبات الروحية التي يمكن فرض

[١٢] الجونتو: مجموعة من الشخصيات القيادية في حزب الويك تكونت في عهد حكم الملك ويليم، واستمرت في مدة حكم الملكة آن، ضمت شخصيات قوية من اللوردات منهم سوميرز مونتاكو هارتون رسل وهاليفاكس وساندرلاند واورفورد وويرتون(John Cannon, 2001: 366)

ضريبة (رسم) عليها" وقد نصت المادة السادسة عشر"ان العملة النقدية سوف تكون العملة نفسها ولها نفس القيمة في كافة أنحاء المملكة المتحدة وتلك العملة هي نفس العملة الموجودة في انكلترا" بينما ذكرت المادة السابعة عشر" أنه من بداية الاتحاد فأن الاوزان والمقاييس نفسها سوف يتم استعمالها في كافة أنحاء المملكة المتحدة وهي نفس الاوزان والمقاييس المستعملة في انكلترا" ونصت المادة العشرين على" أن جميع المناصب والمكانات المرموقة الموروثة وجميع المناصب القضائية الموروثة والمناصب الأخرى التي يشغلها أشخاص مدى الحياة يحتفظ بها مالكوها على انها حق ملكيه(ممتلكات) وبنفس الطريقة مثلما يتمتعون بها وفقاً لقوانين اسكتلندا". (Divid c.douglas , 1953: 680-688, 685, 687)

وبذلك أصبح المفوضون الإنكليز والاسكتلنديين قادرين على التآخي، ففي الثاني والعشرين من تموز عام ١٧٠٦ وقف المفوضون من كلا الطرفين على شكل صفين (إنكليزي _ أسكتلندي) أمام الملكة آن ليقدموا نسخا من البنود (المواد) التي وقعوها في قصر سانت جيمس St. James.فألقت الملكة خطاب رائع جداً حول الاتحاد، وبالوصول إلى تلك المرحلة يعد إنجازاً مميزاً، لكن بقي أن تحظى المعاهدة بموافقة البرلمانين الاسكتلندي والإنكليزي.(Ann Somerset, 2013: 299)

على أثر ذلك ، اجتمع البرلمان الاسكتلندي في الثالث من تشرين الأول عام ١٧٠٦ ولبضعة أسابيع وقرأ على أعضائه رسالة الملكة التي ذكرت بالفوائد الكبيرة التي يمكن الحصول عليها من " اتحاد كلي وتام والذي يعد الأساس الصلب للسلام الدائمي ويضمن دينكم وحريتكم وممتلكاتكم ويقوم بإزالة العداوات بيننا والخلافات بين مملكتينا" (Ann Somerset, 2013: 314).

عرضت بنود المعاهدة في الثاني عشر من تشرين الأول على البرلمان الاسكتلندي واتضح أن الاتحاد من شأنه أن يحرم الاسكتلنديين من برلمانهم الخاص بهم، كما شعر المشيخيين Presbyterians بالقلق من النفوذ الذي سوف يحصل عليه أساقفة الإنكليز خاصةً بأن لهم مقاعد في مجلس اللوردات وبذلك ارتفعت أصوات الوعاظ الاسكتلنديين ضد الاتحاد، كما شجب الاسكتلنديين بخطاباتهم اتحاد مندمج، لذا فإن الشعب سوف لا ينظر إلى المعاهدة على أنه ملزم بها لأنها ضد رغبة عموم الأمة (إسكتلندا) (Ann Somerset, 2013: 314-315).

وعليه، حدثت أعمال شغب في كل من أدنبره وكلاسكو فاصبح الموقف صعب جداً في البرلمان، لكن مع ذلك كان عدد قليل من الأعضاء يؤيدون معاهدة الاتحاد لأنهم يدركون أن العلاقات مع إنكلترا إذا بقيت على حالتها المالية فإن إسكتلندا سوف تصبح مسرحاً لسفك

الدماء والاضطرابات، فقام أيرل مار Earl Mar بالتعليق: " إذا فشل الاتحاد فأنني لا أرى ما الذي من الممكن القيام به لإنقاذ بلادنا من الدمار"، وعندما بدأ البرلمان الاسكتلندي بالتصويت على الاتحاد بنداً بعد بند في الأول من تشرين الثاني فإن الملكة آن تابعت القضايا المتعلقة بأسكتلندا وحرصت بشدة على مسألة من الذين يدعمون بنداً معيناً ومن خصوم ذلك البند في الوقت نفسه أعطت الملكة أوامرها لتقوم قوات إنكليزية بالمرابطة عند الحد الإنكليزي الاسكتلندي لكي يكون من الممكن أن تتدخل تلك القوات إذا اقتضت الضرورة في مكافحة الشغب، وبالرغم من أعداء الاتحاد في إسكتلندا قد أظهروا بوضوح أنهم يقصدون إثارة الخوف فإنهم نجحوا فقط في جعل الملكة أكثر غزماً وتصميماً من أجل إتمام الاتحاد.

إن كل بند في معاهدة الاتحاد قد تمت مناقشته بصعوبة في البرلمان الاسكتلندي وفي السادس عشر من كانون الثاني عام ١٧٠٧ تمت المصادقة على بنود معاهدة الاتحاد في آخر جلسة من البرلمان وبذلك نجح الاتحاد بالرغم من رفض إسكتلندا، وقد ذكر أحد الاسكتلنديين المستائين: " والآن لم يبقى إلا معرفة هل أن معدة البرلمان الإنكليزي سوف تهضم الاتحاد".

(Ann Somerset, 2013: 315-317) (William Thomas Morgan, 1702-1710: 154-156)

إن الحكومة في إنكلترا قد منعت محاولات المعارضة للوردات حزب التوري Tory لبنود معاهدة الاتحاد قبل إبرامها في إسكتلندا، وفي الرابع من شباط ١٧٠٧ تمت مناقشته مسألة الاتحاد لأول مرة في مجلس العموم الإنكليزي، فقد أدعى أحد أعضاء حزب التوري المتعصبين أن إجبار إسكتلندا للدخول في الاتحاد هو بمثابة (تزويج امرأة ضد رغبتها) وبالرغم من كثرة التعابير الجريئة فإنها لم تلحق ضرراً بليغاً بإجراءات الاتحاد، كما أن مؤيدي الاتحاد قد برهنوا بأنهم الأغلبية، بينما عقد مجلس اللوردات جلسات مناقشاته في الخامس عشر من شباط والتي استمرت خمس ساعات حول الاتحاد، وقد حضرت الملكة آن المناقشة بجميع ساعاتها الخمسة، أثناء المناقشات شنت المعارضة هجوماً قوياً ضد الاتحاد وقاموا بالتحذير من أن " مملكة تتكون من عناصر مضطربة وغير منسجمة مصيرها أن تتحطم إرباً أرباً "، وبموجب الاتحاد "فإن أعداد كبيرة من النبلاء الوراثيين الاسكتلنديين سيفقدون حقهم في التصويت في البرلمان" في حين أن زعماء حزب الويك دافعوا بحماس عن معاهدة الاتحاد، وفي الاول من آذارعام ١٧٠٧ تمت المصادقة على قوانين الاتحاد في البرلمان الانكليزي وبمرور خمسة أيام فإن الملكة آن أعطت الموافقة الملكية في مجلس اللوردات، وبذلك أصبح ذلك التاريخ يوماً للاتحاد، وكانت شوارع لندن ممتلأه بمشاعر المرح الحقيقي والاقتناع التام التي شعر بها مواطنو لندن لأنهم كانوا خائفين من الاضطرابات

المحتملة من إسكتلندا في حالة عدم إنجاز الاتحاد، وقد شاطرت الملكة آن رعاياها في مشاعرهم وسرورهم، وأعربت عن الأمل بأن الاتحاد بين إنكلترا وإسكتلندا سوف ينتج الجزيرة الكاملة The Whole is Island ، ويذكر أن " الملكة آن نظرت إلى الاتحاد على أنه أغلى من اللؤلؤ والمجوهرات".

(Ann Somerset, 2013: 317-319) (William Thomas Morgan, 1702-1710: 156)

اندمج البرلمان الاسكتلندي والمجلس الخاص ليصبحا ضمن البرلمان الانكليزي والمجلس الخاص، بينما بقيت إدنبره العاصمة القانونية والثقافية لاسكتلندا ولكنها لم تعد مركزاً للسلطة السياسية، أن التضحية بالاستقلال والكرامة الاسكتلندية كان ثمناً للتوسع المادي والاقتصادي (التجارة الحرة) لاسكتلندا وفتح لها طريق الازدهار المستقبلي، بينما لم تربح انكلترا سوى الأمن السياسي وحصلت على دعم العقول الاسكتلندية في التطور السياسي والتجاري للامبراطورية البريطانية (George Macaulay Trevelan ,1926: 481-482).

References:

1. A Wijffels, (2002): A British ius Commune? A debate on the Union of the Laws of Scotland and England during the first years of James VI/I English Veign, Edin.
2. Divid c. douglas, (1953): ENGLISH HISTORICAL DOCUMENTS, New york, Oxford university press.
3. Ann Somerset, (2013): Queen Ann, New York.
4. Britannica concise Encyclopedia (2006): Peru, 2006.
5. C.Jones, (2003): The squadron volante deciphered, 1707-1717, Scottish archives.
6. Edward Gregg, (2001): Queen Anne, Yale University Press, (New Haven & London).
7. George Macaulay Trevelan, (1926): History of England, Longmans, Green and Co., (London, newyork).
8. James Anderson Winn, (2014): Queen Anne Paterson of Arts, Oxford University Press.
9. John Cannon, (2001): Dictionary of British history, Oxford University Press.
10. John Hill Burton, (1976): The History of Scotland, vol. 8, (Edinburgh & London).
11. JW Cairns, (2000): A History of Private Law in Scotland, vol. I, Oxford.

12. James Mackinnon, (1896): The union England and Scotland, Longmans, green and co., (London, New York).
13. Kieth Feiling, (1948): A History of England, Oxford.
14. P.W.J.Riley, (1978): The union of England and Scotland: astady in anglo-scottish politics of the eighteenth centhry, manchestery university press.
15. Rev. Thomas Thomson, (1980): A History of the Scotland People from the earliest time, Vol. 5, (London, Glasgow, Edinburgh and Dublin).
16. Roger Lockyer, Tudor and stuart Britain, (2005): Malaysia, PJB.
17. S.Bannister, M.A, (1858): William Paterson ,The merchant statesman, and Founder of the Bank of England ,Edinburgh.
18. The Encyclopedia Britannica A dictionary, (1911): Vol. 22, eleventh edition, Cambridge university press, England.
19. William Thomas Morgan, English Political Parties and Leaders in the Reign of Queen Ann 1702-1710.